

عبد الله رحمه الله. اكثر من ثلثة اعداد متتركه. وعلته ذلك
ان الكسر على اربعة اجناس لا بد ان يكون جبران منها نسوة **جدات**
وهو كذا. يورث اكثر من ثلث جدات. واما في هذا الباب
فانه ينبغي ان يكون في المسألة اربعة اعداد متتركه. وجمعه
اعداد واكثر من ذلك **مصل من** اخر بنت بنت. وبنت بنت
ابن المال بينهم اربعة. لبنت البنت ثلثة اسهم لانها بمنزلة
البنت. ولبنت بنت الابن سهم لانها بمنزلة بنت ابن. وان كان
مع ابنة بنت الابن اخوها فالحكم كذلك. وانها من اربعة لما بيننا.
الا ان سهمها عليها وعلى اخيها لا تصح. فاحرب اثنين. وهو عدد
ذو سهم في اربعة تكرر ثمانية. ومنها تصح. فلبنت البنت ثلثة
في اثنين تكرر ستة. ولولد بنت الابن سهم في اثنين تكرر اثنين
وتصح عليها. بنت بنت. وبنت ابن. وبنت بنت ابن اخر.
اذا جعلناهم بمنزلة من يولدون به حصل لانه ترك بنتا. وبنتي ابن
فالمال بينهم على اربعة ثلثة للبنت وسهم لبنتي الابن على اثنين
لا تصح. فاحرب اثنين في اربعة تكرر ثمانية. ومنها تصح وفيضه
الامهات ثم كل من لم يمت من اصل المسألة. وهو في اثنين

فلبنت

فلبنت البنت ثلاثة في اثنين تكرر ستة. ولبنتي الابن سهم
في اثنين تكرر اثنين يصح عليها. الا ان احداها له بنت واحد
فيصح عليها. والاخرى لها بنان. فلا تصح عليها. فتضرب
اثنين ثمانية تكرر ستة عشر ومنها تصح مسألة الاولاد.
وتعمل في القسمة كما علمت في مسألة الامهات سواء. فنقول
لبنت البنت من الثمانية ستة مضروبه في اثنين تكرر اثنا عشر
ولبنت الابن سهم في اثنين. ولبنتي بنت الابن سهم في اثنين
فيصير الجميع ستة عشر. ابن وابنة بنت وثلاث بنات
بنت اخري. وبنت بنت ابن. اذا جعلناهم بمنزلة من يولدون
به صار كانه ترك اثنين. وبنت ابن. والبنان يسقطان
بنت الابن. فتكون المسألة من اثنين لولد واحد البنت
سهم لا تصح عليها. ولبنات الابنة الاخرى سهم لا يصح
عليهن. فاحرب اثنين في ثلاثة تكرر ستة. ثم في اصل
المسألة. تكرر اثنا عشر ومنها تصح. فكل من لم يمت من اصل المسألة
مضروب فيما مضى في المسألة. فلولد بنت الابنة سهم

عاشرون